التفاوتات في معدلات التضخم الاميركية، عائدة الى التفاوتات المتسببة عن معدلات نمو محلية للحجم الاسمي للامداد النقدي. لقد تبين ان ٩٥٪ من تقلبات معدلات التضخم متسببة عن معدلات نمو النقد الاسمي، وبأن أقل من ٥٪ متسببة عن المراكز الروتينية لكمية النقد الحقيقية المطلوبة من كلا العناصر المحلية والدولية. وهكذا، فان داربي، يستنتج، ان الاقتصاد الدولي، بما في ذلك اوبك، لا يمكن اعتباره السبب في الاداء السيء لمحاولات التغلب على التضخم، ولا يمكن ان يكون السبب في الخيبات المقبلة. إن مسؤولية الاتجاهات التضخمية في الولايات المتحدة تقع على عاتق المصرف الاتحادي.

وفي دراسة أخرى، يصل كل من البروفيسور جون بيربيج والبروفيسور الان هاريسون من جامعة ماكماستر الى نتيجة مماثلة بالنسبة لبريطانيا، ويستعملان سلسلة من التحليلات الزمنية، وتجارب عشوائية[٢٣]. وهنا النتائج الرئيسية التي خرجا بها عن الاقتصاد البريطاني للفترة الممتدة من العام ١٩٦٣ الى العام ١٩٧٨:

(أ) ليس هناك أي دليل أنه كان لرفع اسعار النفط اي اثر سلبي، سواء على الانتاج المصنع أم على العمالة.

(ب) على الرغم من أنه يبدو أن هناك بعض الاثر بالنسبة للتضخم، فان هذا الاثر ضئيل جداً. إن ١٪ فقط من الارتفاع الشهري لمعدل ازدياد اسعار البترول، مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها يرفع معدل الزيادة الشهرية للاسعار العامة بنسبة ٠,٠٦٪ في فترة ١٨ شهراً. وهذا يلقي ظلالاً حادة من الشك على الاهمية الكمية لزيادة اسعار النفط.

إن الصورتين السابقتين تشيران إلى أنه ليس من السهل التعرف على كل العوامل المسؤولة عن التضخم. ان العناصر المحرضة على التضخم عديدة واستفراد اوبك، لوضع اللوم عليها، موتشويه للواقع، وبتجاهل العوامل الاقتصادية بوقاحة.

إن الأثر الاقتصادي الكبير لزيادة اسعار النفط، لم يجد سوى القليل اذاً من الالتفات بالمقارنة مع المشاكل التي ينطوي عليها النظام العالمي للمدفوعات والتجارة. إنه يتم تصوير الاوبك على أنها تقف على شفا السيطرة على ممتلكات العالم، بسبب ازدياد فائض عائداتها بمعدل لم يعرف من قبل. إن البنك الدولي يقدر أن فوائض عائدات اوبك ستتجاوز ٦٥٠ مليار دولار في العام ١٩٨٠ و١٢٠٠ مليار في العام ١٩٨٥، والأهم من ذلك أن هذه الفوائض ستستمر في الازدياد بمعدل ١٠٠ مليار دولار في السنة. إن الخطوط البيانية الشهيرة لمجلة الايكونوميست، ربما، اصبحت جزءاً من التاريخ: عدد قليل من «أسابيع» أو «أيام» اوبك، كافية لشراء أعرق الصناعات في العالم الغربي.

لكنه تبين أن هذه المخاوف مبالغ فيها جداً[٢٤]. فالواقع ان فوائض عائدات اوبك قد انخفضت فعلاً، حتى بالقيمة الاسمية (انظر الجدول رقم ٤)، في حين ان الاحتياطيات النقدية الدولية في العالم قد ازدادت.

هناك عدة عوامل مسؤولة عن الفوائض المحدودة وهنا بعض اهم هذه العوامل:

١ ــ اتجاه مرتفع ومضطرد للاستيراد من قبل أوبك.

٢ ــ تآكل القوة الشرائية، بسبب التضخم وتخفيض قيمة الدولار.

٣ ــ مشاريع الاقتصاد في الطاقة، وتحديد الاستيراد رداً على تحول الأسعار.

٤ ــ التباطؤ في النشاط الاقتصادي الغربي.